الفصل الخامس والعشرون *

مصانع الزبدة التعاونية

والتعاون فى جمع البيض وبيعه

يندر أن يكون من بين نتائج التعاون فى الزراعة نتيجة تضارع فى النجاح الباهر ما أدركته مصانع الزبدة التعاونية فى كثير من بلدان القارة الأوروبية كالدانمرك وهولندا والسويد وألمانيا وفرنسا. ولذلك يتعين علينا أن نشير الى تاريخ نشأة تلك المصانع ووصف نظامها وبيان العمل الجليل الذى قامت به فى سبيل انماء موارد الزراعة

التعاون فى توريد اللبن وصناعة الجبن قديم العهد مارسه الفلاحون فى فرنسا وسويسرا منذ القرن الثانى عشر أو الثالث عشر على أبسط أساليبه ولا يزال فى القرى الفرنساوية والسويسرية من يمارسه فى الوقت الحاضر حيث يتناوب الفلاحون صناعة

---

* اخص المراجع التى اعتمدنا عليها فى انشاء هذا الفصل هى المجلة الدولية للاقتصاد الزراعى عددا نوفبر ودسمبر سنة ١٩١٥ *The International Review of Agricultural Economics, November and December, 1915.*

وكتاب التعاون فى الزراعة لولف *Co-operation in Agriculture by Wolff*

وتقريرا جمعيتى التنظيم الزراعى الانجليزية والايرلندية عن سنة ١٩١٥ *Reports of the English and Irish Agricultural Organization Societies for 1915*

وكتاب التعاون الزراعى فى الدانمرك وهو كتيب رسمى للحكومة الدانمركية
La Co-operation dans l'Agriculture en Danemark (Publication officielle)

الجبن كل فى حقله من اللبن الناتج من بقرهم جميعاً مع توزيع الجبن المصنوع عليهم بنسبة اللبن الذى وردّه كل منهم على التقريب . غير أنهم قد تدرّجوا من ذلك أخيراً الى الاكتفاء بجهاز واحد لصناعة الجبن يستعمله كل منهم بالدور والتعاقب بدلاً من أن يقتنى كل منهم جهازاً خاصاً وهناك الآن بضعة آلاف من هذه المصانع فى جبال سويسرا وفرنسا يطلق عليها اسم *Fruitières* منها فى فرنسا نحو ١٨٠٠ مصنع

أما مصانع الزبدة التعاونية بشكلها الحاضر فان فضل السبق فى انشائها ينسب الى سويسرا حيث قام أول مصنع منها فى سنة ١٨١٥ فى قرية تدعى كيزن *Kiesen* على مقربة من مدينة برن ومن هذه القرية انتشر التعاون فى صناعة الزبدة ومستنتجات اللبن الأخرى الى بقية أنحاء سويسرا فبلغ عدد هذه المصانع هناك فى الوقت الحاضر نحو ألفى مصنع

وقد بلغت هذه الصناعة التعاونية من التقدم شأواً بعيداً بعد قيامها فى بلاد الدانمرك سنة ١٨٨٢ ثم انتقلت الى السويد وهى بلاد يصح أن تدعى بلاد البقر لأن لكل ثلاثة من السكان فيها بقرة وقد حذت هولندا ثم المانيا حذو الدانمرك فنقلت عنها نظام التعاون فى صناعة الزبدة ولم تتأخر فرنسا عن الجرى فى هذا المضمار فبلغ عدد مصانع الزبدة التعاونية فيها أخيراً نحو ٧٠٠ مصنع فضلاً عن الألف والثمانمائة القديمة العهد التى سبقت الاشارة اليها

ولحقت ايرلندا بلدان القارة الأوروبية فى هذا السبيل بفضل مجهودات السير هوراس بلنكت وأعوانه فأصبح فيها الآن نحو ٤٠٠ مصنع تعاونى للزبدة

ومما اختص به النظام الايرلندى انهم أنشأوا هناك ما يسمونه بمعامل القشدة *Creameries* وهى معامل صغيرة لفرز القشدة من اللبن يقام الواحد منها فى المنطقة الشاملة بضع قرى متجاورة ثم يشترك عدد منها فى انشاء مصنع كبير للزبدة فيسهل على الأعضاء توريد اللبن الى المعمل الصغير لقرب المسافة ومن ثم ترسل القشدة الى المصنع المركزى الكبير حيث تحوّل الى زبدة

ومن المحقق ان التقدم العظيم الذى أدركته صناعة الزبدة ينسب أولاً الى اختراع

الفراز وما طرأ عليه بعد ذلك من التحسين ثم الى رقى التعليم الفنى وتوسيع نطاقه والى رخص ثمن الثلج والثلاجات ولكن كل هذه الأسباب لم تكن لتؤدى الى ذلك التقدم لولا توافر شرطين لا غنى عنهما وهما ضمان توارد الكميات العظيمة من اللبن الى المصانع واقامة بنيان هذه الصناعة على دعامة الرقابة الدقيقة . وهنا يبين فضل التعاون فانه ضم شتات الفلاحين من ذوى البقر فى كل منطقة فكانت أولى نتائج اجتماعهم وفرة كمية اللبن وضمان استمرار تواردها وذلك هو الشرط الأول لاقامة المصنع التعاونى المجهز بالأجهزة العلمية الحديثة والاَّ فان المال الذى ينفق فى هذا السبيل يضيع جزافاً بسبب عدم كفاية اللبن لادارة المصنع أو على الأقل تكافؤ الكمية مع نفقات الادارة . وأما توافر شرط الرقابة الدقيقة فقد كان نتيجة طبيعية لقيام هذه الجماعة على أساس وحدة المصلحة وتضامن أفرادها معاً على قاعدة «الفرد للجماعة والجماعة للفرد » فلا عجب ان يعنى كل منهم عناية شخصية بتدبير أسباب النجاح لهذا العمل المشترك الذى أقدموا عليه شأن أعضاء جميع المنشآت التعاونية على اختلاف أنواعها وأن يشددوا كل التشديد فى شروط توريد اللبن من حيث الجودة والجدة ودرجة الحرارة ونحو ذلك وفى شروط العناية بالماشية وايوائها فى الأسطبلات الصحية والقيام على خدمتها ومؤونتها بحسب النصوص الدقيقة التى توضع لهذا الغرض وتنشر عليهم فانهم ان فعلوا كل ذلك عن طيب خاطر فى حين ان سواهم قد يعده مقيداً للحرية فانما يفعلونه لأن الأمر منهم واليهم والفائدة ان نيلت عائدة عليهم كما ان الضرر محيق بهم دون سواهم

وليس أدعى الى الفشل من التسامح مع الأعضاء فان نجاح العمل انما يتوقف قبل كل شىء على جودة اللبن الذى يوردونه فأقل تراخٍ فى التحقق من جودته بالامتحان الدقيق يعود ولا شك بأوخم العواقب على الشركة . على ان الأعضاء الذين يُرفض ما يوردونه من اللبن لهم حق الشكوى الى محكمة تؤلف من بعض أعضاء الشركة لتضمن سلوك مدير المصنع سبيل العدالة والتنزُّه عن الغرض

ولما كانت مصانع الزبدة التعاونية فى الدانمرك قد بلغت من الرقى وحسن الادارة

مبلغاً أحلها فى الصف الأول من المنشآت التعاونية فى العالم أجمع فقد رأينا أن نأتى على طرف من تاريخها ووصف نظامها

كان الباعث الأول على نهضة التعاون فى صناعة الزبدة فى بلاد الدانمرك دخول امريكا مضمار المنافسة فى تصدير الحبوب الى الأسواق الأوروبية فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة من القرن الماضى فان الدانمرك كانت من البلدان التى شعرت بوقع هذه المنافسة اكثر من سواها نظراً لأن الغلال التى تنتجها كانت تفيض عن حاجتها فتصدرها الى غيرها من البلدان حيث تبيعها بيعاً رابحاً وكانت الحبوب الى ذلك العهد اكبر دعامة للزراعة الدانمركية لغلاء ثمنها ولنماء حاصلاتها بسبب الوسائل العلمية الحديثة التى استعملت فى الزراعة فلما هبط سعر الحبوب هبوطاً بليغاً مستديماً بعد سنة ١٨٨٠ من جراء المنافسة الامريكية وأقفلت أسواق المانيا فى وجه الحبوب الدانمركية منذ سنة ١٨٧٩ بسبب التعريفات الجمركية المرهقة التى فرضها البرنس بسمارك لحماية الحاصلات الالمانية شرع زرّاع الدانمرك يفكرون فى علاج هذه الأزمة الزراعية الشديدة التى حلت بهم فلم يروا بداً من توجيه همتهم شطر انماء الحاصلات الحيوانية لكى يستعيضوا بها مما فقدوه من رواج الحبوب . ومما ساعدهم على احداث هذا الانقلاب انه كان فى البلاد عدد يذكر من البقر وان كبار ذوى الأملاك الزراعية كانوا قد مارسوا صناعة الزبدة من قبل فى مصانع أقاموها فى أراضيهم على ان تلك المصانع وحدها لم تكن لتغنى فتيلاً وكان لا بد لهم من تدبير وسائل هذه الصناعة لدى صغار ذوى الأملاك الزراعية . ولا يخفى ان الفلاح الصغير لا قِبل له بنفقات شراء الآلات والأجهزة التى تلزم لهذا الغرض ولا سبيل له الى بيع القليل من الزبدة التى يصنعها بيعاً رابحاً

فلما اخترع الفراز وترتب على اختراعه سهولة معالجة كميات اللبن الكبيرة فى وقت قصير واستخراج الزبدة الجيدة منها بنسبة تزيد نحو عشرة فى المائة عما كان ينتج من اللبن بعينه من قبل كان ذلك من بواعث اقبال فلاحى الدانمرك على العمل المشترك فأسسوا فى سنة ١٨٨٢ أول مصنع تعاونى للزبدة فكان نجاحه بحيث أقيمت

على مثاله المصانع الأخرى فى جميع أنحاء البلاد على جناح السرعة فبلغ عددها بعد عشر سنوات ثمانمائة مصنع

ولا مشاحة فى أن التعاون أساس نجاح صناعة الزبدة فى الدانمرك على أن هناك من العوامل الأخرى فى ادراك هذا النجاح ما لا يستخف به فان كبار العلماء والبيطريين الاختصاصيين فى تلك البلاد بذلوا الهمة الشماء فى سبيل تذليل صعوبات تلك الصناعة وتقليل نفقاتها وتدبير وسائل تقدمها . وقد وجدوا من الفلاحين كل تعضيد فى البحث والتنقيب والتجريب فانهم كثيراً ما كانوا يقدمون الأرض اللازمة للتجارب بلا مقابل وهكذا اقترن العلم بالعمل وكانت نتائج هذه التجارب تنشر فى أطراف البلاد فيقبل الفلاح الدانمركى على الاستفادة منها بما اشتهر به من النباهة وحسن الاستعداد لقبول المستحدثات العلمية كما ان مدارس الزراعة على اختلاف طبقاتها فى تلك البلاد ادخلت نتائج ابحاث أولئك العلماء فى مناهجها فعلمتها علماً وعملاً لأبناء الفلاحين وتمكنت من تخريج عدد كبير من أولئك الشبان المستنيرين القادرين على ادارة مصانع اللبن بما تقتضيه من الحذق والمهارة كما خرّجت كثيراً من العمال الأكفاء للقيام بعمل تلك المصانع وكثيراً ما أصبحوا بعد ممارسة العمل فيها زمناً على الكفاءة التى تمكنهم من تولى الادارة

وليس هنالك أدل على سرعة خطى هذه النهضة فى طريق النجاح من أن بلاد الدانمرك التى لم يكن فيها مصنع واحد تعاونى قبل سنة ١٨٨٢ أصبح فيها من تلك المصانع فى سنة ١٩٠٩ أى بعد سبع وعشرين سنة ١١٥٧ مصنعاً وبلغ عدد البقر الذى يورد اللبن لتلك المصانع ١٠٦٠٠٠٠ بقرة أو اكثر من ٨٤ فى المائة من مجموع البقر الذى فى تلك البلاد كلها وبلغ ثمن اللبن الذى ورده الأعضاء فى سنة ١٩٠٩ نحو أربعة عشر مليوناً من الجنيهات

ويتراوح عدد البقر الذى يورد اللبن للمصنع الواحدة عادة ما بين ٤٠٠ و ١٤٠٠ بقرة ولكن الغالب أن لا يقل عن ٨٠٠ بقرة

وتنشأ الشركة التعاونية لصناعة الزبدة غالباً لمدة معينة تختلف ما بين عشر سنوات

وخمس عشرة سنة ويتعهد الأعضاء من بادئ الأمر بأن يوردوا للشركة كل ما ينتج لهم من اللبن فى تلك المدة بعد سد حاجتهم الخاصة منه أو بيع الشيء اليسير منه لجيرانهم اذا شاؤا ويعترف كل منهم بأنه يسأل بالتضامن والانفراد عن تعهدات الشركة وتكون مسئولية كل منهم بنسبة عدد البقر التى يمتلكها وعلى هذه القاعدة تدبر الشركة فى معظم الأحوال المال اللازم لإدارة عملها بواسطة عقد سلفة مع بنك تجارى أو تعاونى فلا حاجة اذن للأعضاء بالاكتتاب برأس مال . ويسدد هذا الدين على أقساط بطريق الاستهلاك فتخصم هذه الأقساط من الأرباح الناتجة من عمل الشركة . ويقدر رأس المال الكافى لانشاء المصنع واعداده بما بين مائة وستين ومائتين وعشرين قرشاً عن كل بقرة . ولا يعفى المضو من المسئولية الواقعة عليه قبل انقضاء المدة المعينة لحل الشركة الاّ فى حالة الوفاة أو بيع ملكه أو صدور قرار بذلك الاعفاء من الجمعية العمومية للشركة . وبعد انقضاء المدة تؤلف شركة جديدة لمدة أخرى فينضم اليها من قدماء الأعضاء من يريد وتعقد سلفة جديدة لشراء المصنع من الأعضاء السابقين فيوزع عليهم الثمن بنسبة مجموع كمية اللبن التى أوردها كل منهم طول المدة السابقة

والكلمة العليا فى ادارة الشركة للجمعية العمومية وهى تجتمع عادة مرة كل ستة شهور وكثيراً ما ينص فى اللائحة الداخلية للشركة على ان قرارات تلك الجمعية العمومية لا يجوز الطعن فيها أمام القضاء وهو نص له هناك قوة القانون

والمبدأ الغالب فى حق اعطاء الرأى فى مداولات الجمعية العمومية هو أن لكل عضو صوتاً واحداً بصرف النظر عن عدد البقر الذى يمتلكه ولهذا السبب كثيراً ما تردد كبار الملاك فى الانضمام الى هذه الشركات التعاونية ولكنهم لما تحققوا فضل هذا المذهب لم يحجموا عن الدخول فيها وبذلك أخذت المصانع الغير التعاونية القائمة على أراضيهم تقل شيئاً فشيئاً

أما لجنة ادارة الشركة فانها تقوم بأعمال الشركة اليومية كمسك دفاترها وحفظ نقودها والاشراف الادارى على عمالها الخ وهى تعيَّن عادة لمدة سنتين وكثيراً ما

تؤلف من عدد غير قليل بسبب العادة التى جرت عليها من توزيع ثمن اللبن الذى يخص أعضاء الشركة المقيمين فى كل منطقة بواسطة عضو من تلك المنطقة ولهذا كان من الطبيعى أن ينوب عن كل منطقة عضو منها فى اللجنة

واللجنة هى التى تعين المدير الفنى الذى يوكل اليه أمر ادارة العمل اليومى ومسك الحسابات وكانت هى التى تعين بقية العمال أيضاً ولكن الشركات عدلت عن هذه الطريقة أخيراً وقررت المدير الفنى مبلغاً معيناً من المال فى مقابل استخدام مساعديه وعماله وتركت أمر انتخابهم اليه وهى طريقة ثبتت مزاياها بالاختبار

وتقوم الشركة بجمع اللبن من الأعضاء وباعادة لبن الفرز والشرش اليهم على نفقتها وبذلك تكفيهم مؤونة التعب والنفقة فى هذا السبيل وقد أدى هذا النظام العادل الى تأييد العلاقات الحسنة ما بين الأعضاء لزوال الفوارق ما بين بعيدهم وقريبهم وخصوصاً لأن تعيين مركز الشركة كثيراً ما لا يكون نتيجة قاعدة جغرافية بل قد تراعى فيه اعتبارات أخرى من مثل رخص ثمن الأرض أو سهولة الاتصال بسكك الحديد الخ

وقد اعتادت الشركات أن تقتنى العربات اللازمة لنقل اللبن وتقوم بصيانتها أما الخيول والسائقين فان الذى يوردها متعهد تتفق معه الشركة على ذلك فتكفى نفسها كثيراً من النفقة والمشقة وهذه العربات تقوم غالباً مرة واحدة فى اليوم وتتبع طريقاً معيناً وتحافظ محافظة دقيقة فى الذهاب والاياب على ساعات محدودة فينتظرها الأعضاء على الطريق بما لديهم من اللبن كما ينتظرونها فى العودة لاستلام لبن الفرز والشرش

أما الأعضاء الذين يتفق أن لا تكون مزارعهم على طريق العربة فان الشركة تدفع لهم تعويضاً معيناً عن كل الف كيلوجرام من اللبن فى مقابل النقل من الحقل الى الطريق . وبمجرد وصول العربة بما عليها من اللبن الى المصنع فى الساعة المحددة لها يوزن اللبن ويفرز بمنتهى السرعة فمتى تم ذلك تعود كل عربة فى الحال بلبن الفرز والشرش من حيث أتت

والقاعدة العامة المتبعة فى توزيع الربح هى أن يكون بنسبة كمية اللبن التى وردها

كل عضو وكان أساس هذه الطريقة فى بادئ الأمر وزن اللبن بصرف النظر عما يحتوى عليه من المواد الدهنية فلما ظهر وجه الغبن منها بالنسبة الى الأعضاء الذين يقتنون الجيد من البقر ويحسنون مؤونتها والعناية بها بحيث تدرّ اللبن الكثير المواد الدهنية اتجهت همة بعض العلماء الى تذليل هذه العقبة فوفّقوا الى ذلك باختراع جهاز يفى بتعيين نسبة الدهن فى العدد العديد من مُثُل اللبن تعييناً دقيقاً بمنتهى السرعة فشرعت بعد ذلك معظم مصانع اللبن التعاونية تحسب ثمن اللبن لأعضائها بنسبة ما فيه من المواد الدهنية وكان لهذه الطريقة مزية منع محاولة الغش فضلاً عن أنها حملت الأعضاء على أن لا يقتنوا من البقر الاّ الجنس الذى ينتج اكبر نسبة من الزبدة وان يعنوا عناية خاصة بانتخاب العجول

وقاعدة الحساب التى جرت عليهـا تلك الشركات للعمل بهذه الطريقة آية فى البساطة وهى أن يُضرَب عدد أرطال اللبن التى يوردها كل عضو فى نسبة المواد الدهنية التى يحتوى عليها ذلك اللبن ويصرف اليه الثمن على هذه القاعدة

أما لبن الفرز والشرش الذى لا تبيعه الشركة فيرد الى الأعضاء كأنهم اشتروه شراءً منها ويخصم ثمنه من أصل ما يستحقه كل عضو عن اللبن الذى يورده ويحصل الدفع مرة واحدة فى الشهر . أما توزيع الأرباح فيحصل مرة فى كل ستة أشهر أو فى كل سنة وكما يخصم ثمن لبن الفرز من قيمة ما وردّه العضو من اللبن كذلك يخصم أيضاً ثمن الزبدة التى يشتريها الأعضاء لحاجتهم الخاصة والأدوات التى توردها بعض مصانع اللبن التعاونية لأعضائها كأوعية نقل اللبن ومؤونة المواشى ونحوها

وتنص قوانين المصانع التعاونية على ان الأعضاء لا يوردون اليها الاّ اللبن النقى الطبيعى الخالى من الشوائب غير لبن البقر المريضة أو البقر التى ولدت حديثاً كما ان هذه الشركات كثيراً ما تنهى عن استعمال أنواع العلف التى تؤثر فى جودة اللبن وقد تحلل اللبن الذى يورده كل عضو فى مواعيد معينة مرة فى كل اسبوع أو فى كل خمسة عشر يوماً . وهناك جمعيات خاصة قامت الى جانب تلك المصانع التعاونية تدعى بجمعيات الرقابة *Control Societies* همها فحص اللبن وزيارة اسطبلات الماشية

وارشاد الأعضاء الى خير وجوه العناية بها وتحسين نتاجها فالخبراء الذين تستخدمهم هذه الجمعيات يؤدون فى الحقيقة وظيفة التعليم الفنى للفلاح فى عقر داره وقد بلغ عدد هـذه الجمعيات فى الدانمرك الآن نحو خمسمائة تفحص نحو ٢٠٧٠٠٠ بقرة أو ١٨ فى المائة من مجموع البقر فى تلك البلاد وقد بلغ متوسط ما تنتجه البقرة الواحدة فى العام من اللبن ١٣٩٨ كيلوجراماً فى حين ان البقر الغير الخاضع لتفتيش هذه الجمعيات لم تنتج الواحدة منها الاّ ١٢٠٨ كيلوجرامات هذا فضلاً عن تحسن نوع اللبن وزيادة نسبة المواد الدهنية فيه

ومن أرقى تطورات هذه النهضة فى بلاد الدانمرك ما آلت اليه من تأليف الشركات المركزية الكثيرة العدد لمختلف الأغراض فمنها الشركات التى تعنى بتصدير الزبدة الى البلدان الخارجية ويوجد منها الآن ست شركات ضمت اليها ٢٧٥ مصنعاً تعاونياً بلغت قيمة أعمالها السنوية نحو مليونين ونصف من الجنيهات

وهناك شركة مركزية تدعى شركة التعاون لشراء وعمل الآلات اللازمة لمصانع اللبن التعاونية وهى تضم ٨٥١ مصنعاً تعاونياً وتبلغ قيمة أعمالهـا السنوية نحو ١٢٠٠٠٠ جنيه نصفها فى صناعة الآلات والنصف الآخر فى شراء ما لا تستطيع عمله . ولهذه الشركة مصنع كبير تعمل فيه أحدث تلك الآلات على الأصول العلمية وتوردها الى المصانع التعاونية التابعة اليها

كذلك توجد أيضاً احدى وعشرون نقابة عامة تضم تحت لوائهـا ألف ومائة وثمانية وعشرين مصنعاً تعاونياً وهذه النقابات العامة تنتمى الى نقابة كبرى تدعى *The General Organisation of Danish Dairy Societies* وهى تهتم بالمسائل ذات الصفة العامة كالجواب على الأسئلة التى توجه من قبل الحكومة أو من قبل الهيئات التشريعية فيما يختص بالقوانين واللوائح المتعلقة بصناعة الزبدة وتمثل هذه الصناعة التعاونية أمام الغير كما تجمع البيانات الاحصائية المفيدة عن الزراعة وكل ما يتعلق بصناعة الزبدة وأثمانها وتنشرها

وهناك أيضاً نقابة مستقلة لمديرى المصانع التعاونية الفنيين أنشئت فى سنة ١٨٨٧

وهي تضم الآن معظم أولئك المديرين وهمها اعلاء شأن تلك الصناعة بوجه عام فى بلاد الدانمرك وخصوصاً بترقية معارف جميع العمال المشتغلين بها وايجاد أسباب التآزر فيما بينهم

ولا يتناول مديرو النقابات الفنيين مرتباً ثابتاً عادة ولكنهم يتقاضون جعلاً بنسبة مجموع اللبن الذى يرد على المصنع التعاونى فيبلغ متوسطه للواحد منهم نحو مائتى جنيه فى العام عدا مسكن مجانى وقد يتبقى له بعد دفع أجور مساعديه نحو مائة جنيه راتباً خالصاً فضلاً عن المسكن

ومن أهم أسباب رقى صناعة الزبدة فى الدانمرك معارض الزبدة التى تقام هناك من وقت لآخر منذ سنة ١٨٨٩ وقد أصبحت اقامة تلك المعارض الآن الزامية بمقتضى قانون ١٢ ابريل سنة ١٩١١ فكل مصنع يفرض عليه أن يقدم اليها مائة كيلوجرام من الزبدة حيث تحفظ فى مكان المعرض ١٤ يوماً كاملة ثم يفحصها الخبراء وتنشر أسماء المصانع التى قدمت أجود أنواع الزبدة أما التى وجدت زبدتها غير جيدة فانها تنذر بالحرمان من حق استعمال علامة الحكومة التى فرض قانون سنة ١٩١١ عدم جواز تصدير الزبدة من بلاد الدانمرك بدونها . ويطلب الى تلك المصانع أن تتلقى الارشاد اللازم من الحكومة لتلافى وجوه الخطأ فى صناعتها فان لم تتحسن الزبدة الناتجة منها تحرم بالفعل من حق استعمال العلامة المذكورة

ومن هذه المعارض ما هو محلى ومنها ما هو عام وقد كان من أفضل نتائجها لا مجرد تحسين نوع الزبدة بل احداث التجانس فيما بينها وبذلك وجدت مكاناً رحباً فى الأسواق الأجنبية

ومعظم ما تصدره الدانمرك من الزبدة يرسل الى بريطانيا العظمى فان مجموع الذى صدرته فى سنة ١٩١٣ بلغ ٨٧٠٩٠ طناً من الزبدة منها ٨١٢٨٧ طناً صدرت الى بريطانيا العظمى وحدها وهو نحو خمسى مجموع ما يرد على تلك البلاد

ومن المحقق ان مصانع الزبدة التعاونية هى التى دفعت الأزمة الزراعية عن الدانمرك فانها أحدثت ثروة جديدة فى البلاد وبعد ان كانت قيمة صادرات الزبدة واللبن

ونحوها فى سنة ١٨٨١ مليون ومائتين وخمسة عشر الف جنيه أصبحت قيمتها فى سنة ١٩١٣ أحد عشر مليوناً وسبعمائة وخمسين الف جنيهاً

***

ومن شركات التعاون التى أصابت قسطاً عظيماً من النجاح على ضعف شأنها الشركات المشتغلة بجمع البيض من أعضائها وبيعه فانها كانت سبباً فى نماء هذا المورد الزراعى الثانوى الى أن أصبح من ضروب التجارة الزراعية التى يعتد بها

وقد قامت هذه الشركات فى الدانمرك وغيرها من بلدان القارة الأوروبية وانتقلت منها الى انجلترا فوُفّقت فى كل مكان حلت به الى ما لا مزيد عليه من النجاح خذ مثالاً لذلك الأرقام المنقولة عن تقرير احداها وهى شركة صغيرة فى قرية فرملنجهام *Framlingham* وما جاورها من أعمال انجلترا : بلغ عدد البيض الذى باعته هذه الشركة فى سنة ١٩١٤ — ٥٨٤٠١٤٦ وبلغ ثمنه ٢٨٠١٩ جنيهاً انجليزياً وتقدر الزيادة فى دخل أعضاء تلك الشركة من جراء البيع التعاونى بنحو خمسة آلاف جنيه فى السنة . . . . .

ولا يخفى ان الفلاح الصغير الذى قد ينتج له من البيض عشرون أو ثلاثون بيضة فى اليوم بعد سد حاجاته المنزلية قل ان يتهيأ له أن يبيع ذلك البيض بيعاً رابحاً الاّ اذا كانت قريته على مقربة من احدى المدن الكبرى ومع ذلك فان انتقاله الى المدينة مهما قربت لا يخلو من مشقة ونفقة وضياع وقت

أما شركات التعاون فانها تكفى أعضاءها مؤونة هذه المشاق والنفقات فترسل العربات التى تجمع البيض منهم يومياً وتضعه بعد اختباره فى الصناديق المحكمة المعدة لهذا الغرض وترسله الى كبار التجار مباشرة

غير ان نفعها لم يقتصر على ذلك فانها تشدد كل التشديد فى حمل الأعضاء على توريد البيض الكبير الحجم النظيف الغلاف المتجانس الشكل واللون وترفض البيض القذر أو المشوه أو المغسول أو الذى يقل حجمه عن أصغر حجم تعيّنه . ويفرض على كل عضو أن يضع على البيض الذى يورده رقماً خاصاً يميزه عن سواه . أما الشركة

فانها لا تضع علامتها التجارية الاّ على البيض الذى تقبله بعد الفحص الدقيق وتعده من الطبقة الأولى فى الجودة ولا تتردد فى اخراج الأعضاء الذين يدأبون رغم كل نصيحة على تقديم البيض الذى ترفضه

أما اختبار البيض بعد فحص صفاته الظاهرة فانه يعمل فى القاعة المظلمة بوضعه أمام نور ساطع يبين شكل ما بداخل البيضة كما تبين أشعة رنتجن عظام جسم الانسان وقد يظن ان ذلك الاختبار يستغرق وقتاً طويلاً والحقيقة ان الخبير المتدرب يستطيع أن يمتحن ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ بيضة بهذه الطريقة فى الساعة الواحدة

ويُسلَّم البيض الآن فى هذه الشركات فى بلاد الدانمرك بالوزن لا بالعدد وقد أخذت هذه الطريقة تنتشر من الدانمرك الى البلدان الأخرى فسرى استعمالها الى ألمانيا وايرلندا ولكن الشركات الانجليزية لا تزال متمسكة بطريقة العدّ

وقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك التدقيق الشديد رواج بيض الشركات التعاونية فى الأسواق وغلاء ثمنه واعتبار علامته التجارية ضمانة أكيدة للجودة . وقد أصابت الدانمرك القدح المعلى فى هذا السبيل فعظم الاقبال على البيض المتميز بعلامة شركاتها التعاونية فارتفع ثمنه نحو ٢٥ فى المائة عن ذى قبل وأصبح تصدير البيض من أهم موارد تلك البلاد فبعد ان كانت قيمة ما صدر منه فى سنة ١٨٩٥ — ٣٨٠٠٠٠ جنيه أصبحت فى سنة ١٩٠٩ — ١٣٥٠٠٠٠ جنيه* وبعد ان كان عدد الدجاج فيها سنة ١٨٩٣ — ٥٩٠٠٠٠٠ أصبح فى سنة ١٩١٣ نحو ١٢ مليون فزادت قيمة البيض الى أربعة أمثال ما كانت عليه فى حين ان عدد الدجاج لم يزد الاّ الى ضعفى ما كان عليه

وقد كان الربح الوفير الذى عاد على الفلاحين من وراء التعاون فى بيع البيض سبباً فى اتساع نطاق هذه التجارة الزراعية فزاد عدد الدجاج وزادت العناية بتربيته وانتقائه وتوليد الأنواع الجيدة منه وقد بلغ من تلك العناية أن يبيض بعض أنواع

---

* هذه الارقام تشمل مجموع صادرات البيض من شركات التعاون وسواها على أن تجارة البيض الغير التعاونية فى الدانمرك لم تنشط الا بفضل منافسة شركات التعاون

هذا الدجاج مائتى بيضة فى السنة كما ان حجم البيض قد زاد فبلغت زنة البيضة فى الدانمرك ٥٨و٤ جراماً فى سنة ١٩٠٨

والغالب ان اقامة مكان الشركة واعداده بكل الأجهزة الحديثة لفحص البيض وفرزه ووضعه فى الصناديق المحكمة لتصديره الى الأسواق كل ذلك يقتضى نفقة تبلغ نحو ٤٠٠ جنيه يدبرها الأعضاء عادة بالاكتتاب برأس مال للشركة أو بعقد قرض بتضامنهم جميعاً

وتشترى الشركات البيض غالباً من أعضائها بثمن معين وتوزع الربح بينهم فى نهاية السنة بنسبة مقادير البيض التى اشترتها من كل منهم فضلاً عن توزيع ربح بسيط قد لا يتجاوز خمسة فى المائة من قيمة الحصص

ولا تتهيأ لشركات البيض القروية أسباب تحقيق مقاصدها على الوجه الذى يضمن اكثر ما يمكن من الربح لأعضائها الاّ اذا كانت لها نقابات عامة تحدث الصلة بينها وبين الأسواق